للمعرب لان العامل ماخوذ في تعريفه لانا نقول قد كفى ضبط المدون وحصره كما قال مؤنة
التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب لكان سالما من كلا عتراضين
الاول لانه نص في الاية اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال انه علة لما يحدث الحكم
في اللفظ ويتفرع عليه ما نحن فيه من ان رتبة العامل التقدم اما على الاول فلان الآلة تقدمها
بالذات على ما هو آلة له وحق المتقدم بالذات ان يتقدم في اللفظ ليوافق الوضع
الطبع واما على الثاني فلان حق العلة من حيث هي علة ان يتقدم
على ما هي علة له ليعرف اولا ثم يعرف ما هي علة له ومن كونه علة يظهر ايضا ما قلنا ل
من ان حق العامل ان لفظيا كان او معنويا لا يقال سواء كان آلة او علة للاعراب فحقه التقدم عليه لا على
المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب ولما ثبت ذلك لزم
ان يمتنع التقاء علاقة العاملية والمعمولية بين الشيئين بمعنى ان كلا منهما عامل
في الآخر ولا يلزم ان يكون حق كل منهما التقدم على الآخر لا من جهتين مختلفتين كما في
كلمة الشرط والشرط فان منهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى
فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق في الفعل صار عاملا فيه ومن
حيث تعلق وقوع الفعل عليه صار معمولا فله تقدم وتأخر بجهتين مختلفتين قوله
اي يحصل فسر التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما تقتضيه اصل اللغة لاشتقاقه من
القيام الذي هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى المقتضي ليس قائما بالعامل
قوله اي بمعنى من المعاني المعتورة انما قيد المعنى به لان المقتضي للاعراب ليس بحسب ذاته

بل

بل باعتبار كونه من المعاني المعتورة كما ذكرناه **قوله** اذ به حصل معنى الفاعلية لانه
لاسناده اليه والاسناد اليه **قوله** اذ به حصل معنى المفعولية اي بالفعل الذي في زيد
لان له اسنادا ما التعلق قال الكوفية المجموع من الفعل والفاعل عامل في
المفعول لانه صار بمنزلة المجموع قوله في مررت بزيد الباء عامل اي في لفظه
واما في محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب بهذا لكان حرف الجر مذكورا اما اذا
لم يكن مذكورا كقولهم كغلام زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل وجار اعمال الحرف
الجر مقدرا بموقوع المضاف موقوفه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف
صار نسيا منسيا ولذا اكتسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه
قال الشيخ الرضي **قوله** فالمفرد لما ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل من انواعه اقسام م
لتلك الاقسام محال اراد ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها فاتى بالمفرد لبيان انها
الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا والمفرد في المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل
الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد ههنا الاخير بقرينة
المقابلة ان قيل ولا بد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما لحق بالمثنى والمجموع
لانها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة في حكم عليه بناء
على ان القضية مهملة او بان الاسماء الستة وبعض ما الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول
الحكم يستدعي شموله لجميع الافراد لا شموله لجميع الافراد في جميع الاحوال لان تعاقب الضبط
يأباه مع ان ذكر المنصرف لاخراج غير المنصرف الذي لم يخفف ولم يعرف باللام

Copyright © King Saud University